

جلال الدين حقاني .. العالم الفقيه .. والمجاهد المجدد 21



بقلم : مصطفى حامد - ابو الوليد المصري

مجلة الصمود الإسلامية / السنة الخامسة عشر - العدد (171) | رمضان 1441 هـ / مايو 2020 م .

04-05-2020

حقاني: العالم الفقيه والمجاهد المجدد (21)

في مباحثات "راولبندي" مواجهة حادة بين حكمتيار وحقاني، حول الشورى وصلاحيات العلماء والمجاهدين في اختيار الأمير ورسم السياسات.

العناوين :

– السياسيون أم العلماء وقادة المجاهدين: من هم أصحاب الحلّ والعقد؟ ومن لهم الحق في تشكيل الحكومة؟ وتعيين الأمير؟ وتحديد سياسات الدولة؟

– حكمتيار هدد أعضاء الشورى بضرارة وقحة، قائلاً: (إننا لم نحضركم إلى هنا لاختيار الحكومة أو رسم سياسة أفغانستان المستقبلية، فأنتم لستم أهلاً لذلك ولا تستطيعونه، ولستم أصحاب الحل والعقد، بل أن ذلك كله من حقنا نحن القادة السبعة) .

– حقاني يرد: (إذا لم يكن العلماء هم أصحاب الحل والعقد والقيادة.. فمن يكون؟ بحكم الشرع فإن العلماء والقادة المجاهدين هم أصحاب الحل والعقد. وما أحد منهم إلا وله شهيد أو أكثر من أفراد أسرته أو أصيب بجروح وإصابات في جسمه. إننا نحن القواد نطالبكم بتوحيد الصفوف وأن تتخذوا أميراً شرعياً للبلاد، وإذا لم تفعلوا فإننا سوف ندخل إلى أفغانستان ونحدد الأمير ونختار الحكومة، ومن يدخل منكم إلى أفغانستان يبتغي الفتنة فسوف نقاتله) .

تحميل مجلة الصمود عدد 171 : اضغط هنا

مقدمة:

(نحن الآن في شهر فبراير من عام 1989)

كانت معركة طريق زدران هي بوابة لانسحاب السوفييت من أفغانستان انسحاباً "مشرفاً" بعد تحقيق نصر متوهم بعبور الجيش الأحمر لذلك الطريق الاستراتيجي، الذي لم يتمكن خلال سنوات من الاحتلال من مجرد السير عليه.

كانت المعركة مؤامرة دولية، شاركت فيها أحزاب بيشاور ولكن المتضرر الأكبر كان مولوي حقاني الذي فقد أكثر من مئة مجاهد، وكاد أن يستشهد في تلك المعركة. وقبيلة زدران نفسها - التي ينتمي إليها - هاجرت بشكل واسع جداً لأول مرة في تلك الحرب.

بدأ انسحاب السوفييت بعد إشهر قليلة من المعركة، وأتموا الانسحاب في فبراير 1989.

وبعد الانسحاب بحوالي شهر بدأت معركة جلال آباد التي كانت مؤامرة دولية أخرى شاركت فيها أحزاب بيشاور كما هي العادة. والهدف كان فرض هزيمة عسكرية كبرى على المجاهدين ، تكون مبرراً لقيادات بيشاور كي ينخرطوا في حل سياسي ينتهي بتشكيل حكومة مشتركة لا ينفرد فيها المجاهدون بحكم أفغانستان، ويبقى الشيوعيون في الحكم ومعهم عناصر موالية للولايات المتحدة.

في بداية عام 1989 بدأت في باكستان - مدينة راولبندي - مشاورات لتشكيل حكومة مؤقتة لأحزاب المجاهدين تكون طرفاً في الحل السياسي القادم. الذي تصوره المجاهدون الحقيقيون مواصلة للجهاد حتى إسقاط الحكومة الشيوعية في كابول. وكان مولوي حقاني علي رأس ذلك التيار. أما التيار الآخر

والذي يمثله قادة أحزاب بيشاور فكان جاهزاً لأي حل دولي تتفق عليه أمريكا مع السوفييت.

مشاورات تشكيل تلك الحكومة لم يحضرها الإعلام الدولي وكانت مشحونة بالتدخلات الخارجية - خاصة من السعودية وباكستان - كي تأتي حكومة موافقة لمتطلبات أمريكا والحل السياسي الذي اتفقت عليه مع السوفييت.

كنت علي اتصال يومي مع مولوي حقاني لمعرفة مجريات مباحثات راولبندي - وكانت صحف باكستان زاخرة بتفاصيل كانت مفيدة لاستكمال صورة ما يحدث في تلك المباحثات الباعثة علي اليأس.

مولوي حقاني ضغط بشدة علي زعماء الأحزاب، يسانده عدد كبير من القادة الميدانيين المخلصين الأعضاء في شورى المؤتمر، يحدوهم الأمل بتوحيد جهود الأحزاب في عمل عسكري كبير يستكمل فتح أفغانستان - ولكن أسفرت اجتماعات راولبندي عن تشكيل حكومة يرأسها سيّاف رئيساً للوزراء - ويشغل فيها مجددي رئاسة الدولة. أول أعمال الحكومة كانت إشعال حماسة كبرى، بدعم من الإعلام الدولي، لمعركة في جلال آباد. المعركة شهدت أكبر خسائر بشرية في معركة واحدة خلال الحرب كلها. وكاد يتوقف الجهاد في كل أفغانستان كما توقعت الجهات الدولية التي ضغطت لتشكيل حكومة بهذا الشكل الهزيل. لكن حقاني واصل عملياته العسكرية المذهلة - ولولا فضل الله علي المجاهدين، وفتح مدينة خوست لظل الشيوعيون مكوناً رئيسياً في حكم أفغانستان إلي اليوم.

– أهم حوارات مؤتمر راولبندي هو ما دار بين قادة الأحزاب السبعة بقيادة حكمتيار، وبين أعضاء الشورى في المجلس من علماء وقادة ميدانيين ويقودهم مولوي حقاني. لقد تبارزا بحدة حول عدد من أهم التحديات الفكرية والحركية التي ما زلت تواجه العمل الإسلامي، ألا وهي:

1- من هم أصحاب الحل والعقد؟

2- من الذي يختار رئيس الدولة؟

3 - من يرسم سياسات الدولة؟

4 - أزمة الثقة واختلاف الرؤي بين السياسيين المحترفين وبين العلماء والمجاهدين.

الحكومة المؤقتة الثانية (حكومة راولبندي) :

– أصيب الجهاد الأفغاني بلعنة (الأحزاب السبعة) ، ورغم الانقسامات العديدة ومحاولات التوحيد الكثيرة... لم يزد العدد أو يقل عن سبعة، البعض يتفائلون بهذا الرقم، لا ندري من هو المتفائل، هل هي الحكومة الأمريكية أو باكستان والسعودية، أم القادة السبعة أنفسهم. الحكومة المؤقتة الأولى، حكومة أحمد شاه، لم تنجح في توحيدهم، بل ولدت ميتة وعاشت الأحزاب السبعة لا هي حرة ولا هي مستقلة. يطلقون

عليها اسم حزب أو تنظيم، ولكنه اسم علي غير مسمي، تماماً كاسم حكومة التي أطلقوه علي حكومة أحمد شاه ثم مجددي من بعده. الفرد هنا هو الأساس، وحوله عدد من الأقارب والأصدقاء والمتملقين يسميهم مجلس شوري.

وهو أيضاً اسم علي غير مسمي، والأفضل تسميته مجلس (الثروة) ، أما القرار فهو لزعم الحزب. وحتى هذا الزعيم الأوحده له مستوى متدني للغاية في قراراته، أما مستوى القرارات الخاصة (بالسيادة) فهي لأصحاب السيادة، أي المخابرات الباكستانية التي ترسم الإطار العام وأكثر ملامح العمل التنفيذي، ومن فوقها تأتي المخابرات الأمريكية التي تتحكم في دولة باكستان بالضغط الاقتصادي (والإملاء) السياسي والتهديد الأمني، حتى لأمن رئيس الدولة.

فقرار تنصيب رئيس دولة باكستان، أو عزله، وربما قتله، هو قرار أمريكي من صميم اختصاصات السيادة الأمريكية والأمن القومي الأمريكي. فقد قتل ضياء الحق نفساً، كما عينت (بي نظير بوتو) انتخاباً، بقرار أمريكي. وأمريكا أرادت حكومة (جهادية) جديدة أكثر حيوية من حكومة أحمد شاه المتوفاة. ولكن لا تريدها حكومة حقيقية، بل تريد حكومة لا تترك المجال خالياً أمام حكومة كابل التابعة لمنافسها وغريمها القديم، الاتحاد السوفيتي. تريدها حكومة تكون ستاراً أفغانياً للنفوذ الأمريكي، ومشجماً لتعليق الهزيمة والخسائر والضعف حتى ينسب كل ذلك للجهاد وللشعب الأفغاني وحلفائه من المسلمين المجاهدين. كانت أمريكا تنادي بحكومة (ذات قاعدة عريضة) لا لشيء إلا لتميع الطابع الإسلامي للمجتمع والدولة، والاستبعاد المجاهدين والرموز الإسلامية النشطة. كانت تريد حكومة من عملاء أمريكا والسوفييت، ومن أصحاب العقائد المعادية للإسلام أو المنكرة له. ومن اللطيف أن نذكر ذلك المأزق الذي وقعت فيه أمريكا بسبب ذلك الشعار الذي بمقتضاه لا بد أن يشارك الشيعة في الحكومة، خاصة وأن لهم ثمان منظمات جهادية مستقرة في إيران، وهم معتبرون كقوة جهادية مسلحة، مع اختلاف في وزنهم العسكري وفعاليتهم، ولكنهم بلا جدال أفضل بكثير من قوي أفغانية هاجرت إلي الغرب وحملت جنسياته وجوزات سفره، أو هؤلاء الذين سوف يأتون من كابل لتمثيل (الشيوعيين الطيبين) ، أي الذين لم يشاركوا في قتل المسلمين وقد قررت منح هؤلاء "الطيبين" 19 مقعداً في مجلس الشوري الذي سوف يختار الحكومة المؤقتة الجديدة. ولكن الخلاف حدث بالنسبة لتمثيل المنظمات الشيعية، وكانت أول أزمة كبيرة تواجه تشكيل الحكومة الجديدة، التي تقرر أن تعقد الجلسات من أجل تشكيلها في مدينة الحجاج الواقعة على الطرف الشمالي لمدينة راولبندي. كانت الخطة الأمريكية للخروج من ذلك المأزق تعتمد على تكتيك بسيط وفعال، وهو أسلوب "التطفيش"، أي إثارة أعصاب الخصم فيضطر إلي ترك الساحة غاضباً، وعندها يمكن تحميله ذنب ما حدث وأنه هو الذي رفض وترك. وذلك ما حدث فعلاً. لكن بما أن هناك أطرافاً أفغانية هي التي ستقوم بواجب التطفيش، وأن ذلك يستدعي دفع أتعاب معينة. فكان لا بد أن تكون الخزينة الأمريكية بالنيابة "أي السعودية"، جاهزة وقريبة جداً.

وقامت السفارة السعودية في إسلام آباد بالواجب المطلوب منها. فتابعت ما يحدث عن كثب ووزعت الأموال على كثيرين كي تحصل علي النتائج المطلوبة. وكان أهم مطلب هو استبعاد الشيعة الذين ينظر إليهم سياسياً كقوة موالية لطهران، وذلك سيشكل عقبة كبيرة لحكومة المجاهدين المحسوبة واقعياً ضمن النفوذ الأمريكي، وبالتالي السعودي والباكستاني. الخطوة الأولى: استدعاء الخصم "الشيعة"، والخطوة الثانية: إثارة أعصابه لإجباره على ترك الساحة، الخطوة الثالثة: تحميله مسؤوليه ما حدث. من أجل استدعاء الشيعة تم عرض مشاركتهم في تشكيل الحكومة وعرض عليهم مئة مقعد مجلس الشوري الذي

سيشكل الحكومة. كان لكل حزب في بشاور 60 مقعد في مجلس الشورى، وبعد مساومات طويله ومباحثات بين باكستان وإيران، شارك فيها وزيراً الخارجية في البلدين نجحت الجهود ووافق قادة أحزاب بشاور على منح الأحزاب الشيعية الثمانية مئة مقعد في المجلس.

صبغة الله مجددي رئيس اتحاد المجاهدين في بشاور، الذي يتناوب الزعماء رئاسته في دورة مدتها ثلاثة أشهر لكل زعيم ذهب إلى طهران حاملاً النبأ السعيد إلى المنظمات الثمانية هناك وتم الاتفاق على حضورهم جلسات مدينة الحجاج في بندي لتشكيل الحكومة الجديدة. وما أن وصل المئة مندوب من طهران حتى بدأ فوراً تكتيك "التطفيش". فقد استنكر زعماء بشاور ما حدث وادعوا أنهم لم يوافقوا عليه وأن مجددي تصرف من تلقاء نفسه، وأن الشيعة لا يجوز أن يشغلوا كل تلك المقاعد. فكانت أول أزمة كبيرة واستعدّ الوفد الشيعي بقيادة "خليل الله خليلي" لمغادرة المؤتمر عائداً إلى طهران. مجددي غضب بشدة من خيانة زملائه الذين وافقوا ثم أنكروا، مع أن ذلك كثيراً ما حدث من أجل توريط بعضهم بعضاً، فينتفون مع قائدهم سرّاً ثم يخذلونه علناً مدعين أنهم لم يوافقوا.

حدث ذلك عندما قرّروا حل اتحادهم في بشاور وبناءً على طلب أمريكي أيضاً، وعندما ذهب ربّاني ثم خالص لمقابلة ريجان، وعندما.... الخ. بعض القادة الآخرين وأعضاء الشورى الذين لم تطالهم أموال السعودية احتجوا على نقض العهد بهذه الصورة المفضوحة. وكان لابد من تخطي تلك الأزمة وإقناع الوفد الشيعي بالبقاء، ثم تطفيشه في وقت لاحق، خاصة وأن الصحف الباكستانية انتقدت موقف أحزاب بشاور، ولمحت إلى النفوذ السعودي والأمريكي وراء ذلك التصرف. تشكلت هيئة "إطفائية" لمجلس الشورى لأن الأزمات توالى. وأن كانت البداية مع الشيعة، ولكن النيران امتدّت إلى داخل مجلس الشورى، وبين أعضاء الشورى والزعماء السبعة. قاد هيئة الإطفائية جلال الدين حقاني، عضو مجلس الشورى ضمن وفد تنظيم يونس خالص.

وبعد مجهود كان حل المشكلة هو أن يأخذ الشيعة سبعين مقعداً، ستون مقعداً علنية حسب ما طالب به، وأصرّ عليه بعض زعماء أحزاب بشاور، ثم عشرة مقاعد - سرية - خمسه ضمن وفد مجددي في الشورى، وخمسة تبرعت بها منظمات أخرى، ومرت الأزمة الأولى. ولكن محور المعتدلين (مجددي/ جيلاني/ محمدي) شعر بالخطر من التدخل السعودي وشعر أنه سيكون الضحية، فالأموال السعودية سوف تقلب موازين الشورى التي كانت في صالح المعتدلين.

وساعد على ذلك أن مجددي أثناء فترة رئاسته للاتحاد، وكانت آخر فترة قبل مؤتمر راولبندي، كان قد ضمن أصوات الأحزاب الشيعية، لكونه هو الذي حمل إليهم النبأ السعيد بتخصيص مئة مقعد في الشورى مع وعد بسبعة حقائب وزارية. والجناح المعتدل لايعادي الشيعة بعنف مبالغ فيه كما يفعل الجناح الأصولي وبالتالي فإن تصويت الشيعة سوف يكون في صالح المعتدلين. كذلك فإن مجددي في فترة رئاسته منح 19 مقعداً في الشورى، "للشيعيين الطيبين في كابل"، وبموافقة جميع الزعماء الكبار، ولكن أحداً لم يعترض كما حدث مع الشيعة، حتى أن كل الناس تقريباً لم تشعر بأن حكومة كابول كان لها ممثليها، غير الرسميين، في مؤتمر راولبندي.

كذلك فإن كتلة "المهاجرين الأفغان في الدول الغربية" وهي كتلة تهتم بها أمريكا كثيراً، وتراهن على أن تمسك في المستقبل (المتوسط) القيادة المطلقة لدولة أفغانستان، تلك الفئة حضرت المؤتمر وشاركت في

المناصب الحكومية الهامة، فيما دون منصب الوزير. تم ذلك بدون ضجة أو إعلان، حتى أن العمل العسكري لتلك الحكومة رغم هزاله كان في يد واحد من هؤلاء يحمل الجنسية الاسترالية. {تلك الفئة من (الأفغان الغربيين) تولوا حكم أفغانستان بعد احتلال أمريكا لها عام 2001 ويرأسهم حامد كرزاي، معظم الوزراء يحملون جنسيات أمريكية وغربية. وكثير منهم تنصر سراً واحتفظ باسمه القديم كما هو}.

كتله صغيرة أخرى كانت ستقف إلى جانب المعتدلين وهم كتلة المستقلين، والتي تضم مولوي نصر الله منصور، وقاضي محمد أمين وقاد ورفيع الله مؤذن، ولهم جميعاً عشرون مقعداً فقط.

وكان توازن القوى في المجلس، قبل التدخل السعودي هو كالتالي:

عدد الأعضاء المعتدلين:

(محمدي) 60 عضواً + (جيلاني) 60 عضواً + (مجددي) 60 عضواً + (الشيعة) 70 عضواً (الطيبون) 19 عضواً = 289 عضواً.

الأصوليون:

(سياف) 60 عضواً + (حكمتيار) 60 عضواً + (رباني) 60 عضواً + (خالص) 60 عضواً = 240 عضواً.

وقبل التصويت نجحت الأموال السعودية في تطفيش الشيعة، كما نجحت أيضاً في سحب "محمد نبي محمدي" ومندوبه في الشوري إلى جانب (المتشددين). وبعملية حسابية بسيطة نجد أن توازن الأصوات داخل المجلس أصبح كالتالي:

المعتدلون 159 عضواً.

المتشددون 300 عضواً.

بهذا الشكل ضمنت السعودية أن يكون مجلس الشورى رهن مشيئتها وأن تشكل هي الحكومة التي تريد. (وقد فعلت ذلك عندما فتحت كابل ولم يكن للمنظمات حكومة يدخلون بها العاصمة كقيادة شرعية. فتولى مدير المخابرات السعودية تركي الفيصل تشكيل تلك الحكومة التي كلفته 150 مليون دولار فقط توزعت بين سياف ومجددي "مئة لسياف، خمسين لمجددي".

وقد كلف تركي الزعيم سياف بتشكيل الحكومة، فاختار مجددي رئيساً مؤقتاً للدولة ووزع المناصب على الزعماء الكبار أو من ينوب عنهم كما هي العادة في كل مرة).

لكن حادثان عرقلا نسبياً ذلك التخطيط، الأول كان سوء تفاهم خطير بين مجلس الشورى والزعماء السبعة هدد بانقيار المسرح على رؤوس من فيه من الممثلين في مدينه الحجاج. الثاني هو نظام توزيع المناصب الوزارية ونظام التصويت والذي ابتكره جلال الدين حقاني (رئيس فريق الإطفائية) والذي أنقذ العملية برمتها من الانهيار عدة مرات حتى خرجت بنتيجتها النهائية، وذلك خير من انهيار المؤتمر وفشله في مهمته المعلنة.

وذلك إذا حدث سيعتبر فضيحة كبيرة.

جرف الحماس أعضاء مجلس الشورى في بداية جلساتهم. فقد طرح في البداية اقتراح بتجديد المدة لحكومة أحمد شاه، الذي قدم تطويراً هاماً لحكومته تمثل في استحداث وزارة لشئون المرأة (!!) وبالطبع كان من المفروض أن تشغله امرأة، أثار ذلك استهجان أعضاء مجلس الشورى وأسقطوا حكومة أحمد شاه، من الجولة الأولى وبالضربة القاضية. وفتح ذلك شهية الأعضاء كي يمارسوا مهامهم بجدية فأثار ذلك زعر القادة السبعة.

فمجلس الشورى يريد أن يحاسب الزعماء وأن يكون شريكاً حقيقياً في اتخاذ القرار بشأن مستقبل البلاد بما في ذلك الحكومة الجديدة. إذاً فقواعد اللعبة على وشك أن تتغير، وهناك من يناقش أولياء الأمر ويحاسبهم، ويريد أن يشارك في صنع القرار.

تحميل مجلة الصمود عدد 171 : اضغط هنا

كان لابد للقادة أن يدافعوا عن كيانهم ضد "تعديات" الشورى، التي اختاروا رجالها، فتقدم حكمتيار وهدد أعضاء الشورى بضراوة وقحة، فقال لهم: (إننا لم نحضركم إلى هنا لاختيار الحكومة أو رسم سياسة أفغانستان المستقبلية، فأنتم لستم أهلاً لذلك ولا تستطيعونه، ولستم أصحاب الحل والعقد، بل أن ذلك كله من حقنا نحن القادة السبعة) . وهكذا اتحد المعتدلون والمتشددون في جهة واحدة من سبعة أشخاص، ضد (نواب الشعب!!)

الذين اختارهم القادة السبعة أنفسهم. وكانت لحظة مليئة بالمعاني العميقة ليس للأفغان فقط بل للمسلمين عامة والحركة الإسلامية خاصة. لحظات عبّرت عن نظرية الذات، أو الذوات المقدسة لأولياء الأمور حكماً كانوا أم زعماء لمنظمات جهادية أو دعوية أو.. والخلاف الأبدي حول أصحاب الحل والعقد من هم ومن يختارهم وما هي صلاحيتهم ؟ ومن يحميهم من ولي الأمر من أن يقتلهم أو يسجنهم أو يشتريهم بالذهب والفضة والمناصب اللامعة؟.

لقد هاج المجلس وماج، وتصدى كثيرون للرد على وقاحات حكمتيار الذي يتكلم ذلك الكلام الجارح أمام مجلس فيه نسبه لا بأس بها من العلماء والمجاهدين ذوي الاحترام والهيبة. الوقت المخصص لكل عضو للتعبير عن رأيه هو خمس دقائق فقط. لذا لم يتمكن أحدهم من الاستفاضة أو إكمال التعبير عن وجهة نظره، حتى يجد أن الميكروفن قد أغلق، وأن هناك عدداً من الأصحاء من حراس المجلس يدفعونه بلطف وإصرار بعيداً عن المنصة.

لكن حقاني كان الوحيد الذي استطاع في الوقت المحدد أن يرسل برقية حادة حملت كل نذر الخطر والجدية. قال حقاني: (إذا لم يكن العلماء هم أصحاب الحل والعقد والقيادة فمن يكون؟. بحكم الشرع فإن العلماء والقادة المجاهدون هم أصحاب الحل والعقد. وما أحد منهم إلا وله شهيد أو أكثر من أفراد أسرته أو أصيب بجروح وإصابات في جسمه، هؤلاء الذين ضحوا في الجهاد هم أصحاب الحل والعقد بحكم الشرع وبأي حكم آخر. إننا نحن القواد نطالبكم بتوحيد الصفوف وأن تتخذوا أميراً شرعياً للبلاد، وإذا لم تفعلوا فإننا سوف ندخل إلى أفغانستان

ونحدد الأمير ونختار الحكومة، ومن يدخل منكم إلى أفغانستان يبتغي الفتنة فسوف نقاتله) . كان التهديد أكثر من خطير، وساد الصمت أرجاء القاعة، ولم يزد القادة سوى أن طأطأوا رؤوسهم وتمتموا: "نعم... نعم". ثم تحول المسار.

لقد أتقن الزعماء السبعة فن اللعبة وكم امتصوا مثل تلك الأزمة التي أثارها أمثال حقاني. إن حقاني يهدد بثورة هو محركها وقد يصبح قائدها.. وليس أفضل لامتصاص الثورة أو قتلها من تشكيل لجنة. فليكن حقاني زعيم لجنة لا زعيم الثورة، وليكن أفراد اللجنة من أخلص أتباع القادة.

كل زعيم يرسل عشرة من أتباعه المخلصين فتنشكّل لجنة من سبعين عضواً يرأسها حقاني تكون مهمتها اقتراح الحلول الملزمة للخروج بشيء من ذلك المؤتمر الذي طالت أيام انعقاده في جلسات سرية أقصيت عنها الصحافه عمدًا... والكل ينتظر ولادة متعثرة داخل مدينة الحجاج.

حقاني هو الآخر يعرف هؤلاء الزعماء جيداً وأنهم أسرع من ينقض العهد وينكر ماتعهد به، لذا طالبهم بتفويض مكتوب فوقعوا تعهداً يقول: { لإقرار الأمن والنظام في أفغانستان وإقامة حكم إسلامي فيها فقد فوضنا هذه اللجنة بتشكّل الحكومة وأن هؤلاء السبعين يعتبرون "الشورى القيادية" وأن يقيموا حكومة انتقالية. وإذا أصدر هؤلاء السبعون أي قرار فإننا نقبلها ونحن مكلفون بالتنفيذ، وأن يباشر هؤلاء السبعون عملهم هذا ويتابعوا تنفيذه}.

التوقيع: "رباني، سيف، حكمتيار، خالص، مجددي، محمدي، جيلاني".

"وكان ذلك يوم الاثنين 20 فبراير 1989 أي بعد 16 يوم من بدء العمل. لم يكن ممكناً فعل الكثير بمثل تلك اللجنة التي هي ملكية أكثر من الملك".

تحميل مجلة الصمود عدد 171 : اضغط هنا

بقلم :

مصطفى حامد - ابو الوليد المصري

المصدر:

مافا السياسي (ادب المطاريد)

www.mafa.world

بقلم: مصطفى حامد (أبو الوليد المصري)

حقاني..

العالم الفقيه والمجاهد المجدد
(الحلقة 21)

في مباحثات «راولبندي» مواجهة حادة بين حكمتيار
وحقاني، حول الشوري وصلاحيات العلماء والمجاهدين
في اختيار الأمير ورسم السياسات.

مافا السياسي
www.mafa.world

الفشل السياسي في المجال الأفغاني



بقلم :

هاشم المكي (مصطفى حامد)

المصدر:

مافا السياسي (ادب المطاريد)

www.mafa.world

أسفرت التجربة الجهادية في أفغانستان عن معجزة عسكرية لصالح المسلمين, ولكنها في المجال السياسي أسفرت عن كارثة حقيقة على الشعب الأفغاني وعلنا لعرب المشاركين معهم في الجهاد وعلى المنطقة العربية بشكل أكبر وأخطر مما حدث في أفغانستان نفسها, وسبق وأن ذكرنا بعض التفاصيل عن ذلك. وتعود الكارثة السياسية الأفغانية إلى أربعة عوامل رئيسية هي:

1- قيادة عميلة.

2- تنظيمات مفتعلة .

3- تمويل خارجي موجه.

4- إعلام آثم.

ونعلق بإيجاز على كل عنصر من تلك العناصر.

أولاً: القيادة العميلة

توصف القيادات الأفغانية (الجهادية!!) بالعمالة من واقع الدور الذي قامت به:-

أ - منذ ظهورها على مسرح الأحداث السياسية في أواسط السبعينات.

ب - ثم الدور الذي تابعتة حوالي أربعة عشر عاماً هي عمر الصراع الأفغاني ضد الشيوعية.

ج - ثم أقدر الأدوار جميعاً وهو دور إشعال الحرب الأهلية في أفغانستان بعد فتح كابل في أبريل 1992 م. ففي المرحلة (أ):

كانت الشخصيات القيادية مجرد أداة باكستانية في الصراع بين نظام (بوتو) العلماني في باكستان ضد نظام (داود) الاشتراكي في كابول، بشأن نزاعات الحدود بين البلدين، التي كانت في الواقع انعكاساً لاختلاف عمالة كل منهما. الأول للولايات المتحدة والثاني للسوفييت، واختارت المخابرات الباكستانية عدداً من الوجوه الأفغانية التي تعارض (داود) من منطلق إسلامي وعملت من خلالها.

وكعادة تلك الأجهزة دائماً فإنها تختار الأشخاص الذين يمكنها التحكم بهم نتيجة لأمراض أخلاقية ونفسية وسلوكية، وبحيث يمكن "حرقهم" في أي وقت يحاولون التمرد فيه على الأوامر أو عندما تنتهي الفائدة المرجوة منهم.

في المرحلة (ب)

تم الانقلاب الشيوعي في كابول وبعد عشرين شهراً أوشك على السقوط فتدخلت موسكو عسكرياً. وبعد نصف عام من المقاومة الأفغانية الشرسة بدأت الولايات المتحدة في استغلال الورطة السوفيتية وتقدمت نحو المجال الأفغاني لتبدأ أخطر مرحلة في تاريخ أفغانستان الحديث.. مرحلة تدويل الصراع الأفغاني وتحويله إلى حرب بالوكالة لصالح الكتلتين الدوليتين المتنافستين. وفي مثل تلك الحروب تجهز كل كتلة دولية "أحصنتها" للسباق، وتلك الأحصنة هم "الدمى" أو "العملاء الذين يتحركون على أرض الواقع نيابة عن "موكليهم" من الدول العظمى.

وتعينا بشكل خاص القاعدة الأمريكية الذهبية فهذا الصدد والتي تقضى بالألا تصل المعونات الأمريكية إلى أيدي قوى محلية معادية للولايات المتحدة، أو يمكن أن تشكل خطراً مستقبلياً على مصالحها في المنطقة". وتمسك ضياء الحق في باكستان بحقة في تعيين تلك "الأحصنة" وفقاً للشروط الأمريكية، فاخترت نفس "الأحصنة" القديمة التي ركبها "بوتو" في صراعه ضد نظام كابول في عهد "داود" فجاءت زعامات الأحزاب "الجهادية!!" السبعة في بيشاور.

وهنا جاء دور "التيار الإخواني الدولي" كي يأخذ مكانه في أول قضية دولية هامة يمارس فيها دوراً قريباً من الكبار - ولو من تحت الطاولة - كما يقال. فاختيار بدوره ثلاثة "أحصنة" تنتمي "للحركة الإخوانية

الدولية” وروج لهم إسلامياً بكونهم تياراً حركياً أصيلاً في مقابل الأحصنة الأربع الباقية التي نعتها بالمحافظين أو الملكيين, فكان أول فرز للأحصنة على مستوى القمة الجهادية في بيشاور!!
ثانياً: التنظيمات المفتعلة:

ظهر في أعقاب الانقلاب الشيوعي في كابول (أبريل 1978 م) تياراً جهادياً شعبياً لكنه عفوى ومتناثر واقع تحت حالة من الضغط العسكري الشديد , فلم تتبلور له قيادة ولا شكلاً تنظيمياً محدداً .

وهنا سارعت باكستان – ضياء الحق – في تعيين قيادات وأحزاب للمقاومة الأفغانية كي تمارس بها ضغطاً على جارتها اللدود أفغانستان , كما هي تقاليد العلاقات بين البلدين ذاتاً الولاء الدولي المتعارض.
وبما أن الأحزاب هي نتاج للمجتمع الرأسمالي الأوربي , لهذا فهي نبات شيطاني لا ينبت إلا علقماً في بلاد المسلمين, لذلك لم ينجح حتى الآن العمل الحزبي – أو حتى التنظيمي للمسلمين الحركيين – ولم ينجح حتى الآن سوى التنظيمات التي رعتها قوى دولية – غربية – على أرض المسلمين مثل الأحزاب الاشتراكية واللا دينية.

وفأفغانستان بشكل خاص كان للأحزاب دوراً تدميراً للمؤسسات الشعبية الطبيعية للشعب الأفغاني وقياداته الإسلامية التاريخية, وأثر ذلك سلباً على مسيره الجهاد ونتائج عسكرية وسياسياً.
*عسكرياً سادت الفوضى الحادة فالمؤسسات التقليدية (وهيا القبايل) قد تصدعت بفعل الحرب العدوانية الشيوعية, وبفعل فوضى الحزبية الوافدة من الحدود الباكستانية بالملايين والسلاح, وكذلك ضاعت القيادة التقليدية للشعب الأفغاني خاصة في قضاياها الدينية – وهم العلماء – تحت سطوة القيادات التي فرضتها الأحزاب بإغراءات المال والسلاح والتي كان معظمها غير جدير بقيادة جهاد , وكان وضعهم الطبيعي هو عصابات السطو المسلح.

وعسكرياً طال أمد الحرب أكثر من اللازم وعظمت التضحيات بالدم والممتلكات والأعراض بسبب فوضى الأحزاب وقياداتها المفروضة ميدانياً . وفي النهاية كانت مأساة الحرب الأهلية التي تدار من مركزها الرئيسي واشنطن.

فقوه السلاح والمال ما زالت في يد قيادات بيشاور التي أصبحت بعد الفتحيات “كابول” الإسلامية!! وبالتالي فالقرار على أرض أفغانستان ما زال قراراً أمريكياً قادماً عبر عدة محطات تحويلية صغيرة في طريقه إلى كابول.. ليدير أقدراً قتال في تاريخ الأفغان والمسلمين.

ثالثاً: التمويل الخارجي الموجه:

كانتا الكتلتان المتنافستان تنظران إلى القضية الأفغانية في ذلك الوقت باعتبارها حرباً بالوكالة. وكان كل طرف يمول ويسلح الأطراف التي تمثله في الميدان, أي “يعلفأ حصنته” ولا يمكن لعاقل أن يطالب عاقلاً آخر بأن يشاركه حصانه في نتاج العمل.

فليس للحصان سوى العلف والكبح, والعائد كله لصاحب الحصان, وإذا ما انتهت الفائدة من الحصان وأصبح عبئاً, عندئذ تطلق عليه رصاصة الرحمة حتى تنتهي حياته , توفيراً للنفقات .

*بعد الانسحاب السوفييتي من أفغانستان منعت الولايات المتحدة المال والسلاح عن المجاهدين الحقيقيين الذين قاتلوا وما زالوا يأملون في حل إسلامي لبلادهم, ولكنها لم تتوقف عن دعم الأحزاب الأفغانية وقياداتها

تمهيداً لدورهم فالمرحلة التالية , مرحلة الحرب الأهلية التي تهدف إلى محو أثار “الإسلام الجهادي” من أفغانستان وتمزيق البلاد , وكبح تأثيراتها الجهادية عن وسط آسيا , مع إحباط المسلمين عامة عن فكرة الجهاد في أي مكان بعد أن يشاهدوا المأساة الأفغانية فيكابول بعد الفتح!!

* وليس التمويل كوكباً منفصلاً بذاته.. بل يرتبط بالسياسة الكلية للعمل سياسياً وعسكرياً.

وكما ذكرنا فإن إحتياطات معينة اتخذتها الدول الكبرى قبل ضخ أموالها في قنوات يعينها, ذلك سياسياً, أما عسكرياً فإن معونات المالوالسلاح كان الهدف منها وضع “الجهاد الأفغاني” بين قوسي “النصر والهزيمة” فلا هويبلغ الأول, ولا يترك ليلاقى حتفه عند الثاني, وكما قال الأمريكيون فإنهم أعطوا الأفغان أسلحة لا تكفي لإحراز النصر.. ولكنها تمنع الروس من هزيمتهم.

لقد فشل الأمريكيون تماماً في حساباتهم العسكرية وانتصر الأفغان بمعجزة إلهية كاملة.

ولكنهم – أي الأمريكيين – سياسياً أنجزوا ما أرادوه.. بل أكثر مما تخيلوه في أشد أحلامهم جنوناً. فقد وضعتهم الحرب الأفغانية على قمة العالم بلا منافس ووضعته في يد يدهم اليمنى البترول العربي وفي يدهم اليسرى دولة إسرائيل الكبرى.

لقد كانتالسياسي المالية الأمريكية تجاه المقاومة الأفغانية تتوخى أهدافاً متناقضة فبالظاهر متحدة في الواقع:-

- 1 – كانت تتوخى إفساد الذمم والضمائر على الجانبالباكستاني في أجهزة المخابرات والأجهزة المدنية الباكستانية العاملة فيحقل الأفغان.
- 2 – كانت تهدف إلى تكوين جهاز استخبارات قوى داخلالمقاومة الأفغانية, يمتد من بيشاور وحتى الجبهات . وبالمثل فعلتباكستان لنفسها.
- 3 – كانت تشتري قيادات الصف الأول والقيادات التالية لها في صفوف أحزاب بيشاور (الجهادية !!) بل وتطالب بتعيين رجالها وحامليلجنسية المزدوجة في مراكز تنفيذية بارزة.
- 4 – دفعت الجماعات الجهادية الحقيقية في أفغانستان إلى حافة الإفلاس المالي, وإلى الكفاف في التسليح.
- 5 – أغرقتأفغانستان بالسلاح وبشكل عشوائي , وكذلك فعلت في التمويل لتضعف أي سيطرة مركزية على العمل القتالي أو السياسي في المستقبل, فقد نثرت مراكز للقوى , وبؤراً مسلحة غير منضبطة بخلق أو دين.

- 6 – منذ الانسحاب السوفييتيباشرت أمريكا تمويلاً وإمداد اقتصادي إلى نظام كابل عبر الأمم المتحدة ودول الجزيرة العربية لحماية الشيوعية من السقوط, ولتكوين حكومة موسعة موالية لها في كابول.
- 7 – لم تدفع الولايات المتحدة على أكثر الفرضيات تفاقلاً أكثر من ثلثتكاليف القتال في أفغانستان , (ويشمل ذلك تكاليف الفوضى المرسومة التيأحدثها التدخل الأمريكي) , بينما تكفل حلفاؤها في الخليج بأكثر المبلغ المتبقيوساهمت أوروبا واليابان بالندر اليسير.

نتيجة لتلك السياسة المالية انخرفتالعلاقة بين الشعب الأفغاني وحركته الجهادية.

قبعد أن كان المجاهد ينفق من مالهالخاص , وتنفق العائلة على مجاهديها , أصبح الشعب يعتمد على الأحزاب في المالوالسلاح وتحولت القضية إلى ما يشبه السمسرة والارتزاق على نطاق أوسع, وبدلاً من

أينفق الشعب على "ثورته" أصبحت "الثورة" تنفق على شعبها.. ولكن من المال الأمريكي!!
وخدمت تدريجياً الروح الجهادية الفوارة حتى أصبحت عملة نادرة للغاية فى أيام الجهاد الأخيرة, وكثير
السلب والنهب والقتال الداخلي واللعب على أكثر من حبلو جمع الأموال سواء من الحكومة الشيوعية أو
أحزاب بيشاور- أو المتبرعين العرب - وأصبح عسيراً للغاية تمييز الغث من السمين, وكانت الكارثة
قاب قوسين أو أدنى لولاحمة الله التي تداركت هذا الشعب في لحظات المعركة الأخيرة وسقوط نظام
نجيب الذي لم يقوى على الاحتمال أكثر مما فعل, مع وجود قوة ضئيلة من المخلصين المصريين
علنا لمتابعة الجهادية حتى النهاية.

* وكان للعرب دور بارز فى مسألة تمويل الحرب الأفغانية فعلى الجانب الرسمي قامت الحكومات البترولية
فى الخليج بتمويل حوالي ثلث التكاليف الكلية للحرب والتي قدرت بحوالي تسعة مليارات دولار (على
أقصى تقدير , والأشهر انها ثلاث مليارات فقط).

وتقوم تلك الحكومات العربية بدور الخزينة السرية للحكومة الأمريكية. فجميع العمليات التي تخجل
الحكومة الأمريكية من الإرتباط بها - أو تخشى عاقبة مناقشتها في الكونجرس واعتراض الناخبين على
تكاليفها الباهظة فإن حكومات السعودية والخليج "تتبرع مشكورة" بسدادها بناءً على أوامر واشنطن.
أما على المستوى الشعبي فإن الصورة تختلف, فقد تحمست الشعوب العربية للقضية الأفغانية بشكل لم
يسبق لهم مثل فى قضية أخرى. والسبب الأساسي هو الارتباط الإسلامي , والسبب الفرعي هو التأثيرات
الإعلامية والسياسية كما سيأتي ذكرها لاحقاً.

وقد تبرع العرب بسخاء واضح وبحماس كبير . وتعدى كثيرون إلى مدى المشاركة بالنفس أو السماح
لأولادهم بالمشاركة في الجهاد. وكانت مظاهرة نادرة المثال للترابط الإسلامي والارتباط المتين - المختفي
بدوافع القهر المتسلط - بين الأمة ودينها.. وبين العرب ودورهم الإسلامي الريادي.

ولكن لسوء الحظ فإن التمويل الشعبي - في معظمه - قد ضل طريقه وسقط فى بئر لا قاع له هي بئر
الأحزاب الجهادية فى بيشاور, وبذلك لم تصل أغلب تلك الأموال إلى جبهة القتال حتى الآن. فجيئات
القتال تمويلًا وتسليحاً لها مصادرها الخارجية - غير إسلامية- أما الموارد الإسلامية الشعبية فهى غنيمية
خالصة تقريباً, لقادة المنظمات وحاشيتهم المقربين.

ولعب "الإعلام الإسلامي!!" الموجه من قبل الإخوان المسلمين دوراً رئيسياً فى ذلك الإهدار . فهو الذي حدد
"المخلصين والحركيين" من قادة المنظمات . وهم الثلاثة الممثلين للفكر الإخواني, وفاز اثنان منهم
بالحصة العظمى من تبرعات المسلمين الشعبية, وقد حرما المجاهدون من ذلك المصدر - الذى على
ضئالته - كان يمكن أن يشكل بديلاً مقبولاً ومؤثراً على التوجه العسكري والسياسي للجهاد الإسلامي فى
أفغانستان.

رابعاً: الإعلام الآثم

تتمتع القيادات السياسية الفاسدة بإعلام جيد عادة.
فالقيادة الفاسدة التي تنهال عليها المساعدات الخارجية لقاء بيع قضية شعبها للقوى العظمى , تتمتع
بالموارد المالية والدعم السياسي الذى يؤهلها لإنشاء جهاز دعائى قوى. وهو ما لا يتوفر للقيادات المخلصة

التي تعاني الأمرين في توفير ضرورات الطعام والسلاح وغيرها من أدوات الجهاد.

وهكذا تمتعت قيادات الأحزاب في بيشاور بالصحف والمجلات التي تصدر بعدة لغاب وبمستويات فنية جيدة وإماتك بعضها " وكالات أنباء!!" وبعدها لغات, ناهيك عن المحطات الإذاعية المتنقلة والثابتة داخل أفغانستان والمطابع الحديثة باهظة التكاليف التي أتت تبرعاً أو شراءً. وبنيت قيادات بيشاور أمجاداً على ورق الصحف والمجلات, وبلغت إنتصاراتها عنان السماء بواسطة بيانات الإذاعة والكاسيتات ., وكما ذكرنا فقد شارك الإعلام الإسلامي العربي في تلك الحملة الآثمة والمضلة. فقد زيف زعماء وهميين.. ثم باع هذا الوهم الأمة الإسلامية.. والعرب بشكل خاص وضاعت الحقائق.. وكثرت الأوهام والأباطيل, وكان الدجل هو القاعدة.. وأصاب الرأب العام الإسلامي هيستيريا جماعية تجاه أفغانستان جعلت ما يحدث هناك أشبه بأسطورة وثنية تعبد الأشخاص.. وقويت الأكاذيب بحيث كان من الصعوبة بمكان مجرد "مناقشة" ما يحدث على الأرض الأفغانية ولو بقليل من الموضوعية, أو محاكمته إسلامياً.. مع كون ما يحدث هناك هو جهاد إسلامي.. أو هكذا بدأ.. قبل أن يعتريه التحول والفساد. ولكن .. من يجرؤ على الكلام؟؟

كانت الأكذوبة مصدرة شهرة للكاتب ومصدر ثروة للحزب.. ومصدر إعجاب شعبي عارم. وفحمل الصدق حقايبه ورحل. وعشش الفساد حتى العظام في تكوينات الأحزاب ثم في الجبهات وما زال يتفاعل حتى الآن في حرب كابول الأهلية. وكما رسبت التنظيمات الإسلامية العربية في تجربة أفغانستان سقط الإعلام الإسلامي العربي – إذا كان هناك ما يمكن تسميته بهذا الإسم.

وفي مقدمة الجميع الإخوان الدوليون وإعلامهم . وتبعهم الباقون حتى جحر الضب.. على الأقل إعلامياً. والآن تعيش الأمة الإسلامية الآثار السلبية للإعلام الآثم الذي صاحب قضية أفغانستان.

فهي فقدت الثقة بالأفغان جملة وتفصيلاً!!

وهي على وشك – بل ومطلوب منها دولياً – أن تفقد ثققتها بالجهاد نفسه وجدواه.

-وهي على وشك – بل ومطلوب منها دولياً – أن تفقد ثققتها بأصحاب الدعوة إلى الجهاد بل وأصحاب الدعوة إلى الإسلام كمنهج حياة .

لقد جنى الإعلام الإسلامي العربي بعض المال والشهرة والمجد من سياسة الإنتهازية قصيرة النظر في أفغانستان

ولكن هل تساوى تلك المكاسب الحالة المأساوية التي تعيشها أفغانستان حالياً وتعيشها معها الأمة الإسلامية!! □

بيشاور

في رمضان 1413 هـ_ مارس 1993 م

بقلم :

هاشم المكي (مصطفى حامد)

المصدر:

مافا السياسي (ادب المطايريد)

www.mafa.world